الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة الخامسة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الأولى
الجلسة ٣٠
المعقودة يوم الاربعاء
٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

UN LIBRARY
DEC 6 1990
UN/SA COLLECTION

محضر حرفي للجلسة الثلاثين

الرئيس : السيد رانا (نيبال)

ثم : السيد مارتينوف (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)
(نائب الرئيس)

المحتويات

- النظر في مشاريع القرارات المتعلقة ببنود جدول الأعمال المتصلة بنزع السلاح والبتّ فيها

Distr. GENERAL
A/C.1/45/PV.30
27 November 1990

ARABIC

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

90-63182 ٣٣٧٥د(٩٠)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٥

بنود جدول الاعمال من ٤٥ الى ٦٦ والبند ١٥٥ (تابع)

النظر في مشاريع القرارات المتعلقة ببنود جدول الاعمال المتصلة بنزع السلاح والبتّ فيها

السيد نغروتو كامبياسو (ايطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

أودُّ ، نيابة عن الدول الـ ١٢ الاعضاء في المجموعة الاوروبية ، أن أدلي ببعض الملاحظات على البند ٥٥ من جدول الاعمال فيما يتعلق بموضوع الاسلحة الكيميائية والبكتريولوجية (البيولوجية) ، الذي تُبحث بشأنه مشاريع قرارات محددة .

إن فكرة إمكانية قيام بعض البلدان باللجوء الى هذه الاسلحة بوصف ذلك اللجوء خيارا عسكريا للتخويف والعدوان لفكرة بغيضة بالنسبة للدول الاثنتي عشرة ، وتمثل الفكرة أوضح دليل على ضرورة التوصل الى التزام متعدد الاطراف قابل للتحقق بإزالة هذه الاسلحة من على وجه المعمورة .

إن الدول الاعضاء في المجموعة الاوروبية ترغب في التأكيد على إصرارها الذي لا يحيد على إزالة الاسلحة الكيميائية تماما من العالم بأسره في أسرع وقت ممكن ، وذلك بالابرام والتنفيذ السريعين لاتفاقية متعددة الاطراف قابلة للتحقق ذات طابع عالمي تتناول حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستعمال الاسلحة الكيميائية وتدميرها .

تلاحظ الدول الاثنتا عشرة بارتياح الاتفاق الخاص بعدم انتاج الاسلحة الكيميائية وتخفيض المخزون منها تخفيضا جذريا ، وهو الاتفاق الموقع بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي في حزيران/يونيه بواشنطن . لقد مدَّ الاتفاق بالفعل مفاوضات جنيف بقوة دفع بنَّاءة في شتى المجالات . وتأمل الدول الاثنتا عشرة في أن ينفذ الاتفاق بين هاتين الدولتين الحائزتين الرئيسيتين للاسلحة الكيميائية بسرعة . وتودُّ ، في الوقت نفسه ، تشجيع الدول الاخرى الحائزة لتلك الاسلحة على أن تعلن عن حيازتها لها ، كخطوة أخرى صوب بناء الثقة والشفافية ، وعن تقديم إسهامها في المفاوضات متعددة الاطراف الجارية في جنيف وأن تعلن عن اعتزامها أن تكون ضمن الموقعين الاصليين للاتفاقية .

إن الدول الاثنتي عشرة مقتنعة اقتناعا راسخا بأن من اللازم أن تكون هذه الاتفاقية عالمية وشاملة وقابلة للتحقق ، ليكون الحظر المرتقب فعّالا حقا وليحقق هدفه المتمثل في تحرير البشرية من خطر هذه الآفة .

ومنذ الدورة الأخيرة للجمعية العامة تواصل الدول الاثنتا عشرة التزامها الراسخ بالتوصل الى هذا الاتفاق وبذل جهودها الدؤوبة لتحقيق هذا الهدف في أسرع وقت ممكن . لكنها تلاحظ بأسف أن التقدم المحرز في المفاوضات لا يتناسب مع التوقعات التي أثارها مؤتمر باريس في كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، ليس فقط في دولها لكن في المجتمع الدولي بأسره . وفي هذه المرحلة تعترف الدول الاثنتا عشرة بضرورة بذل جهد جماعي نشط لاختتام هذه المفاوضات في أقرب وقت ممكن .

وتدرك الدول الاثنتا عشرة تنوُّع وتعقُّد المشاكل التي يتعين حلها . وقد أحاطت علما مع الاهتمام في الوقت ذاته بفكرة عقد دورة وزارية لمؤتمر نزع السلاح في الوقت المناسب للتغلب على العقبات المتبقية ولاختتام المفاوضات .

ولا تستخف الدول الاثنتا عشرة باهمية المشاكل المعقدة التي ما زال حلها واجبا . وتتعلق إحدى هذه المشاكل بإنشاء نظام فعّال للتحقق . ولكي تحظى وسائل التحقق التي يجب أن توضع تحت تصرف منظمة دولية في المستقبل بالالتزام العالمي ، فمن الضروري أن تكون هذه الوسائل معوَّلا عليها بما يكفي لتوفير الحد الضروري من الثقة لكل دولة ، بحيث يضمن لها نفاذ الحظر الكامل .

وكما بيَّن مؤتمر باريس واجتماع كانبيرا بوضوح في عام ١٩٨٩ ، فإن كل أعضاء المجتمع الدولي مسؤولون على قدم المساواة عن إظهار وإثبات التزامهم بالقضاء التام والسريع على الاسلحة الكيميائية . وتشعر الدول الاثنتا عشرة بالتشجيع حيال تزايد عدد البلدان المشتركة في المفاوضات ، بصفة المراقب . وهي ترى أن المشاركة الاكثر نشاطا من جانب البلدان المراقبة يمكنها أن تسهم إسهاما كبيرا في تحقيق التقيد العالمي بالاتفاقية منذ البداية ، الامر الذي يشكل أولوية بارزة من أجل ضمان فعالية الاتفاقية . وقد أعلنت الدول الاثنتا عشرة بالفعل عن نيتها في أن تكون ضمن الموقعين الاصليين على الاتفاقية وأن تشجع على بدء سريانها في أقرب وقت ممكن .

وتلاحظ الدول الاثنتا عشرة بقلق على الاخص الاتجاه نحو انتشار هذه الاسلحة في السنوات الاخيرة . وقد أدانت بحزم استعمال تلك الاسلحة في الماضي القريب ، مما تسبب في معاناة تجلُّ عن الوصف وأكدت خطرها على الاستقرار الاقليمي وعلى الامن بصفة عامة . كما تأسف الدول الاثنتا عشرة بالمثل للتهديد باستعمالها مؤخرا . وتعزّز هذه الاحداث الاهمية الفائقة للتقيد ببروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ لحظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو ما شابهها وللوسائل البكتريولوجية . وتذكر الدول الاثنتا عشرة من جديد في هذا السياق بإعادة تاكيد التزامها في مؤتمر باريس لعام ١٩٨٩ بهذا البروتوكول .

وانتظارا للتوقيع على الاتفاقية ، اعتمدت الدول الاثنتا عشرة تدابير لمراقبة تصدير بعض المواد الكيميائية التي يمكن أن تستعمل في تصنيع الاسلحة الكيميائية . ومن المستصوب تصميم هذه الضوابط على نطاق أوسع .

وتعرب الدول الاثنتا عشرة الاعضاء في المجموعة الاوروبية عن ارتياحها إزاء قيام حوار بين الحكومات وممثلي الصناعة . وقد عُقد مؤخرا اجتماع في جنيف في حزيران/يونيه وفّر فرصة مفيدة لإعادة تاكيد الالتزام البنّاء للصناعات الكيميائية ، الذي أُعرب عنه فعلا في مؤتمر كانبيرا في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، بالعمل سويا مع الحكومات ومواصلة الإسهام في تحقيق الحظر .

وتعلق الدول الاثنتا عشرة أهمية كبيرة مماثلة أيضا على اتفاقية ١٩٧٢ لحظر استحداث وإنتاج وتخزين الاسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الاسلحة . وإذ ترحب الدول الاثنتا عشرة بأن هناك أكثر من ١٠٠ طرف في الاتفاقية ، فإنها تعزز دعوتها الى كل الدول التي لم تصدق على الاتفاقية أو لم تنضم إليها بعد ، أن تفعل ذلك دون إبطاء ، ومن ثم تسهم في تعزيز الثقة الدولية بهذا الصك . من أجل تحقيق هذا الهدف ، حثت الدول الاثنتا عشرة بشدة ، عن طريق المبادرات السلمية ، البلدان غير الاطراف في المعاهدة أن تنضم الى المعاهدة أو أن تصدّق عليها قبل المؤتمر الاستعراضي الثالث الذي يعقد في العام المقبل . وتوقعا لذلك الحدث فإنها تؤكد على أهمية الامتثال لتدابير بناء الثقة التي طرحت في المؤتمر الاستعراضي الثاني عام ١٩٨٦ وتتطلع الى تعزيز هذه التدابير وتوسيعها .

وفي الختام تعتبر الدول الاثنتا عشرة أن النظام الحالي يمكن أن يتحسن عن طريق توسيع مجال التعاون بين أطراف الاتفاقية ، وكذلك إيلاء الاعتبار لأي تدبير جديد في المؤتمر الاستعراضي المقبل .

السيد زيبوري (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد طلبت الكلمة لكي أدلي ببضعة تعقيبات على مشروع القرار A/C.1/45/L.1 في إطار البند ٤٩

المعنون "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط" . وأود مرة أخرى أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام ، ولوكيل الأمين العام السيد أكاشي ، وللمسؤولين في شعبة نزع السلاح ، وخاصة الخبراء المستقلين الثلاثة على الدراسة المتعمقة والمفيدة التي وردت في الوثيقة A/44/435 .

وبناء على طلب الجمعية العامة ، أمعن الأمين العام النظر في "ظروف وخصائص منطقة الشرق الأوسط" وبعضها حرج من وجهة نظر اسرائيل .

وتمعن الدراسة النظر في وضع اسرائيل الخطر . وهذا هو ما تقوله في الفقرتين ٩٧ و ٩٨ :

"... ثمة دلائل تشير الى أن قوة اسرائيل التقليدية النسبية آخذة في التقلص . وفي هذا الصدد ، تجدر الاشارة الى أحد العوامل وهو حصول خصوم محتملين على قذائف تسيارية طويلة المدى وعلى درجة عالية من الدقة نسبيا . وهذا يتيح لتلك الدول وسيلة لشن ضربة من مدى أكثر بُعدا ويسمح لها بالمشاركة في نزاع ما بغض النظر عما إذا كانت إراضيها غير متاخمة بصورة مباشرة لاراضي الخصم . ونظرا الى صِغَر عدد سكان اسرائيل ، الآخذ في الانخفاض نسبيا بالمقارنة مع سكان الدول الاخرى في المنطقة ، فإنها أصبحت أيضا في موقف أضعف إزاء أي حرب طويلة المدى قد تؤدي الى زيادة في عدد الخسائر فيما بين سكانها المدنيين أو في قواتها العسكرية .

"واستنادا الى هذه الخلفية ، من المناسب الاشارة الى أن الوضع الأمني لاسرائيل يتسم بثلاث خصائص تقوم لا محالة بدور فيما يتعلق بتحديد موقفها إزاء إيجاد منطقة خالية من الاسلحة النووية : حجم أراضيها الصغير نسبيا ؛ حالة الحرب المستمرة بينها وبين الاغلبية الساحقة لدول المنطقة ؛ وعدم وجود أي حلفاء عسكريين لها في المنطقة وكون الدولة الوحيدة التي قد تقدم الدعم لها في حالة نشوب أي نزاع بعيدة جدا جغرافيا ." (A/45/435 ، الفقرتان ٩٧-٩٨)

(السيد زيبوري ، اسرائيل)

واسمحوا لي أن أوضح هذه العبارات . ما برحت العراق وايران وليبيا وسوريا تؤيد تصفية اسرائيل دون قيد أو شرط . وأقول إن هذه التهديدات ليست مشروطة ولا يربطها شيء بتسوية أية مشكلة ، وبالقطع ليست مرتبطة بتسوية المشكلة الفلسطينية . فتلك البلدان لا ترمي إلاّ الى تدمير اسرائيل ، وتعزز مخططاتها قدرات عسكرية ضخمة . وقد حاولنا دون جدوى أن ننبه الجمعية العامة على مدى السنين الى المشاكل التي تواجهها اسرائيل والتي تتعلق بوجودها . ومن الممكن أن تقدر الجمعية العامة قوة تحذيرات اسرائيل في ضوء التجارب الحالية مع العراق . ومن المؤكد أن المطالبات الدولية الضرورية لمواجهة تهديد العراق تصوِّر الطابع الخطير للتهديد الذي يتعين علينا أن نواجهه وحدنا من جانب العراق .

ثم تمعن الدراسة النظر بعد ذلك في الحاجة الى معالجة جميع مسائل الامن كلٍ على حدة ، ولكن بصورة متزامنة ، وليس الجانب النووي وحده . وهذا ما تقوله في الفقرة ١٥١ :

"إن الصلة الوثيقة - أو "الربط" - بين جميع العناصر التي تؤثر على الامن معروفة تماما . فالقدرات النووية مرتبطة بالاسلحة الكيميائية ، والاسلحة الكيميائية مرتبطة بالاسلحة التقليدية ، والاسلحة التقليدية مرتبطة بالنزاع السياسي . وجميع هذه الخيوط تدخل ضمن نسيج الخوف وعدم الامن . وإذا أريد لهذه المنطقة أن تصبح وأن تظل حقا منطقة خالية من الاسلحة النووية ، وجب قطع هذا النسيج إلى أجزاء يعالج كل منها على حده . وهذه المشكلة معقدة وصعبة بحيث لا يمكن حلها مرة واحدة من خلال أي تسوية شاملة . ومع ذلك ، ينبغي تناول جميع العناصر المنفصلة بصورة متزامنة لانه لن يكون من الممكن تسوية أي جزء من هذه المشكلة ما لم يكن من الواضح أن هناك تقدما جاريا في تسوية الاجزاء الاخرى . وينبغي إحداث تحوُّل جذري خطوة خطوة في العلاقات العسكرية والسياسية في المنطقة بأسرها . وينبغي لشعوب الشرق الاوسط أن تخلق الثقة بأن النزاعات السياسية التي ستبقى بالتأكيد زمنا طويلا سوف تسوى ، وبصورة عادلة ، دون اللجوء الى القوة أو التهديد باستخدامها ." (نفس المرجع ، الفقرة ١٥١)

المعنون "إنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في منطقة الشرق الاوسط" . وأود مرة أخرى أن أعرب عن تقديرنا للامين العام ، ولوكيل الامين العام السيد أكاشي ، وللمسؤولين في شعبة نزع السلاح ، وخاصة الخبراء المستقلين الثلاثة على الدراسة المتعمقة والمفيدة التي وردت في الوثيقة A/44/435 .

وبناء على طلب الجمعية العامة ، أمعن الامين العام النظر في "ظروف وخصائص منطقة الشرق الاوسط" وبعضها حرج من وجهة نظر اسرائيل .

وتمعن الدراسة النظر في وضع اسرائيل الخطر . وهذا هو ما تقوله في الفقرتين ٩٧ و ٩٨ :

"... ثمة دلائل تشير الى أن قوة اسرائيل التقليدية النسبية آخذة في التقلص . وفي هذا الصدد ، تجدر الاشارة الى أحد العوامل وهو حصول خصوم محتملين على قذائف تسيارية طويلة المدى وعلى درجة عالية من الدقة نسبيا . وهذا يتيح لتلك الدول وسيلة لشن ضربة من مدى أكثر بُعدا ويسمح لها بالمشاركة في نزاع ما بغض النظر عما إذا كانت إراضيها غير متاخمة بصورة مباشرة لاراضي الخصم . ونظرا الى صِغَر عدد سكان اسرائيل ، الآخذ في الانخفاض نسبيا بالمقارنة مع سكان الدول الاخرى في المنطقة ، فإنها أصبحت أيضا في موقف أضعف إزاء أي حرب طويلة المدى قد تؤدي الى زيادة في عدد الخسائر فيما بين سكانها المدنيين أو في قواتها العسكرية .

"واستنادا الى هذه الخلفية ، من المناسب الاشارة الى أن الوضع الامني لاسرائيل يتسم بثلاث خصائص تقوم لا محالة بدور فيما يتعلق بتحديد موقفها إزاء إيجاد منطقة خالية من الاسلحة النووية : حجم أراضيها الصغير نسبيا ؛ حالة الحرب المستمرة بينها وبين الاغلبية الساحقة لدول المنطقة ؛ وعدم وجود أي حلفاء عسكريين لها في المنطقة وكون الدولة الوحيدة التي قد تقدم الدعم لها في حالة نشوب أي نزاع بعيدة جدا جغرافيا ." (A/45/435 ، الفقرتان ٩٧-٩٨)

(السيد زيبوري ، اسرائيل)

واسمحوا لي أن أوضح هذه العبارات . ما برحت العراق وايران وليبيا وسوريا تؤيد تصفية اسرائيل دون قيد أو شرط . وأقول إن هذه التهديدات ليست مشروطة ولا يربطها شيء بتسوية أية مشكلة ، وبالقطع ليست مرتبطة بتسوية المشكلة الفلسطينية . فتلك البلدان لا ترمي إلاّ الى تدمير اسرائيل ، وتعزز مخططاتها قدرات عسكرية ضخمة . وقد حاولنا دون جدوى أن ننبه الجمعية العامة على مدى السنين الى المشاكل التي تواجهها اسرائيل والتي تتعلق بوجودها . ومن الممكن أن تقدر الجمعية العامة قوة تحذيرات اسرائيل في ضوء التجارب الحالية مع العراق . ومن المؤكد أن المطالبات الدولية الضرورية لمواجهة تهديد العراق تصوّر الطابع الخطير للتهديد الذي يتعين علينا أن نواجهه وحدنا من جانب العراق .

ثم تمعن الدراسة النظر بعد ذلك في الحاجة الى معالجة جميع مسائل الامن كلٍ على حدة ، ولكن بصورة متزامنة ، وليس الجانب النووي وحده . وهذا ما تقوله في الفقرة ١٥١ :

"إن الصلة الوثيقة - أو "الربط" - بين جميع العناصر التي تؤثر على الامن معروفة تماما . فالقدرات النووية مرتبطة بالاسلحة الكيميائية ، والاسلحة الكيميائية مرتبطة بالاسلحة التقليدية ، والاسلحة التقليدية مرتبطة بالنزاع السياسي . وجميع هذه الخيوط تدخل ضمن نسيج الخوف وعدم الامن . وإذا أريد لهذه المنطقة أن تصبح وأن تظل حقا منطقة خالية من الاسلحة النووية ، وجب قطع هذا النسيج إلى أجزاء يعالج كل منها على حده . وهذه المشكلة معقدة وصعبة بحيث لا يمكن حلها مرة واحدة من خلال أي تسوية شاملة . ومع ذلك ، ينبغي تناول جميع العناصر المنفصلة بصورة متزامنة لانه لن يكون من الممكن تسوية أي جزء من هذه المشكلة ما لم يكن من الواضح أن هناك تقدما جاريا في تسوية الاجزاء الاخرى . وينبغي إحداث تحوّل جذري خطوة خطوة في العلاقات العسكرية والسياسية في المنطقة بأسرها . وينبغي لشعوب الشرق الاوسط أن تخلق الثقة بأن النزاعات السياسية التي ستبقى بالتأكيد زمنا طويلا سوف تسوى ، وبصورة عادلة ، دون اللجوء الى القوة أو التهديد باستخدامها ." (نفس المرجع ، الفقرة ١٥١)

إن هذا البيان يؤكد ما نعتقد أنه الحقيقة . فإن منطقة خالية من الاسلحة النووية وموثوقا بها لا بد أن تكون منطقة يستبعد منها التهديد باستعمال ، أو استعمال ، القوة بجميع أشكالها .

وأخيرا ، أودُّ أن أسترعي انتباه اللجنة الأولى الى تشديد الدراسة على ضرورة بناء الثقة . إذ جاء فيها ما يلي :

"... ويجب العمل على بناء الثقة على جميع الجوانب : الثقة بأن الإعلان عن وجود رغبة في التوصل الى سلم عادل ودائم ليس مجرد ستار من الدخان ؛ والثقة بأن الحلول العسكرية للمشكلات السياسية مستبعدة ؛ والثقة بأنه من الممكن تفادي ، أو تعديل ، الأوضاع العسكرية التي يُنظر إليها على أنها تنطوي على التهديد . كما أن نبذ الأفعال العدائية والتصريحات الملتهبة المنطوية على التهديد سيسهم كثيرا في زيادة الثقة . والأهم من هذا كله هو أنه يجب إحراز تقدم في حل النزاعات الاساسية القائمة في المنطقة . وما لم يتم إحراز هذا التقدم ، سيكون من الصعب إيلاء تفكير جدي الى اتخاذ تدابير تقنية في المجال النووي أو بشأن المشكلات الامنية الاخرى ، بل سيكون من الأصعب تطويرها بحيث تحول ، بشكل معقول ، دون حدوث توتر بل ونشوب حرب ." (A/45/435 ، الفقرة ١١٠)

إننا نؤمن بأن بناء الثقة هو المدخل الذي لا مفر منه لوضع أي ترتيب موثوق به في الشرق الأوسط . والخطوة الأولى ، في رأينا ، لا بد أن تكون الاعتراف عن طيب خاطر بمكان اسرائيل في الشرق الأوسط ووقف التهديدات والأعمال الحربية التي يشنها القادة العرب . ونحن لا يمكننا ، بالتأكيد ، أن نقر إنكار وجودنا كأساس يمكن أن يقوم عليه بناء الثقة .

وفي الفصلين الرابع والخامس من الدراسة ، يقدم الأمين العام عددا من الاقتراحات المحددة . ولن أتناول هذه الاقتراحات بالتفصيل في هذه المرحلة . وبعضها ،

(السيد زيبوري ، اسرائيل)

في رأينا ، يغطي احتمالات الحالة وبعضها الآخر لا يفعل ذلك . غير أنني أود أن أسترعي انتباه اللجنة الى الجزء الذي يشير الى إنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية :

"غير أنه لا يمكن ، من الناحية الواقعية ، إنشاء هذه المنطقة إلاّ خطوة خطوة في عملية تمتد لعدة سنوات وتعمل فيها الدول جميعها على إيجاد بيئة كاملة لا تشعر فيها أية دولة بأن أمنها مهدد . بل من الممكن أن يكون إنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية أكثر فعالية في هذا الخصوص من معاهدة عدم الانتشار ، على الرغم من الاهمية الجوهرية لهذا الصك ولنظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية المحدد فيه . وعلى سبيل المثال فمن الممكن أن تنطوي المنطقة على إجراءات للتحقق أوسع نطاقا وأكثر دقة ؛ كما يمكن أن تنشئ قيودا اضافية على الانشطة النووية السلمية ؛ ويمكن أن تكفل نظاما واسع النطاق من الضمانات الامنية الايجابية والسلبية ، بل ويمكن أن تحدد اشتراطات للانسحاب أكثر صعوبة من تلك التي تحددها معاهدة منع الانتشار ." (المرجع نفسه ، الفقرة ١٠٩)

والتزمت الدراسة الحذر فلم تحدد ترتيبا للأولويات في توصياتها . ومن الواضح ، في رأينا ، أن تدابير بناء الثقة الاساسية ، التي سبق أن أشرت إليها ، ينبغي أن تسبق التفاوض بشأن أي ترتيب موثوق به . فلا بد من اعتراف جيران اسرائيل بشرعية وجودها في الشرق الاوسط ، ولا بد من وقف التهديدات التي يتعرض لها وجودها . وبعد ذلك ، ينبغي أن تتفاوض دول المنطقة بشأن منطقة خالية من الاسلحة النووية ، ويجب أن تسير هذه المفاوضات بالتوازي مع مفاوضات بشأن المسائل الاخرى التي تهدد أمن دول المنطقة ، لا سيما تلك التي ترجع الى مجرد حجم الاسلحة التي تم وزعها ونوعيتها .

إن الوضع بين اسرائيل وخصومها العرب المتمسكين بموقفهم يفتقر الى التناسب . إنهم يهددون اسرائيل بشكل مطلق ومن ثم يعقدون احتمالات حل أي مشكلة . أما اسرائيل فلم تهدد مطلقا أي بلد عربي .

ولا يساورنا الشك في أننا ، قبل الجميع ، مَنْ في حاجة الى إعادة كمانته .

لقد طُلب منا التصويت على مشروع القرار A/C.1/45/L.1 . وعلى الرغم من مخاوف اسرائيل من الطرائق المحددة فيه ، فإنها ستشارك في توافق الآراء كما فعلت في السنوات الماضية . واسرائيل تريد منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط كما تريد أن تسفر هذه المنطقة والمفاوضات المؤدية إليها عن إبعاد خطر نشوب حروب أخرى ، أيًّا كان نوعها .

وبدلا من تناول مختلف الفقرات بالتفصيل ، أودُّ أن أعرض من جديد الطرائق التي نعتبرها أساسية . أولا ، فيما يتعلق بالمفاوضات الحرة والمباشرة بين دول المنطقة ، ذكرنا ، ونعلن من جديد ، أننا على استعداد لبدء مناقشات مع أي دولة من دول المنطقة ترغب في القيام بذلك . وثانيا ، فيما يتعلق بالاعتماد على الترتيبات المتبادلة - بما في ذلك التفتيش - فإننا لا نستطيع أن نعهد بأمننا الى الاشراف الدولي ، الذي يقع تحت رحمة الطوارئ السياسية ، والذي لم يمنع نشوب حرب محلية واحدة ، والذي يحتمل أن يتداعى كلما حدث توتر . وأشك في أن مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية سيُسمح لهم بزيارة العراق في الوقت الحاضر .

إن تلك الشروط ، التي تعني ضمنا وقف الحروب ، لا غنى عنها في رأينا . والمراقب المحايد قد لا يكترث بذلك ، لكن الحاصل أننا الهدف المباشر للمكائد الشريرة ، ومن الصواب أن نتوخى الحذر .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثلة يوغوسلافيا التي ستتولى عرض مشروع القرار A/C.1/45/L.26 .

السيدة سوكوفيتش (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أتولى عرض مشروع القرار A/C.1/45/L.26 ، المعنون "تقرير مؤتمر نزع السلاح" ، بالنيابة عن اثيوبيا والارجنتين واكوادور واندونيسيا وايران (جمهورية - الاسلامية) والبرازيل وبيرو والجزائر وسري لانكا والسويد وفنزويلا وفييت نام وكوبا وكولومبيا وماليزيا ومدغشقر ومصر والمغرب والمكسيك وميانمار ونيجيريا والهند وبلدي يوغوسلافيا .

وأود أن أحيط اللجنة علما بأن باكستان وبوليفيا قد انضمتا الآن الى مجموعة مقدمي المشروع .

إن الدول المقدمة لمشروع القرار تعلق أهمية كبرى على عمل مؤتمر نزع السلاح . وهي مقتنعة بأنه في ظل المناخ الدولي الحالي ، الذي يشهد إحراز تقدم كبير على الصعيدين الثنائي والاقليمي ، اكتسب المؤتمر أهمية أكبر بوصفه الهيئة المتعددة الاطراف الوحيدة للتفاوض بشأن نزع السلاح ، وبأن الجهود متعددة الاطراف والمفاوضات الثنائية ينبغي أن يكمل بعضها بعضا . ولهذا السبب ، ترى الدول المقدمة لمشروع القرار أنه يتعين أن يشترك المؤتمر بشكل مباشر في التفاوض بشأن قضايا نزع السلاح ذات الاولوية ، وبصورة خاصة تلك القضايا المتعلقة بنزع السلاح النووي . غير أن التقرير الذي قدمه المؤتمر الى الجمعية العامة هذا العام يوضح أن ذلك لم يتحقق بعد .

وبناء على ذلك ، فإن الدول المقدمة لمشروع القرار تلاحظ بأسف أن المؤتمر لم يتمكن من بدء المفاوضات بشأن القضايا النووية المدرجة في جدول أعماله . وتتضمن الفقرتان الاخيرتان من الديباجة الإعراب عن التوقعات بأن مؤتمر نزع السلاح ، نظرا للتقدم الايجابي الجاري في بعض الميادين الهامة لنزع السلاح ، سيتسنى له التوصل الى اتفاقات محددة بشأن مسائل نزع السلاح التي خصصت لها الامم المتحدة أكبر درجة من الاولوية والاستعجال ، طوال عدد من السنوات . كما ترى الدول المقدمة لمشروع القرار أن من الضروري ، في ظل المناخ الدولي الراهن ، إعطاء زخم جديد لمفاوضات نزع السلاح على جميع المستويات .

وإنني إذ أضع في اعتباري أن تقرير مؤتمر نزع السلاح يولي هذا العام اهتماما خاصا للجهود المبذولة من أجل تحسين أداء المؤتمر ، أودّ أن أقدم تعديلا على ديباجة مشروع القرار A/C.1/45/L.26 ، باضافة فقرة جديدة في نهايتها ، من أجل تشجيع المؤتمر على مواصلة جهوده في هذا الاتجاه . وفيما يلي نص هذه الفقرة :

"وإذ نحيط علما ، بارتياح ، بالفقرات ذات الصلة من تقرير مؤتمر نزع السلاح ، التي تشير الى التقدم المحرز صوب تحسين أداء مؤتمر نزع السلاح وزيادة فعاليته ، وإذ تعرب عن أملها في استمرار التقدم في عمل المؤتمر بجميع جوانبه" .

وفي منطوق مشروع القرار تعيد الدول المقدمة لهذا المشروع تأكيد دور مؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل الوحيد للمفاوضات المتعددة الاطراف في المجتمع الدولي ، وتلاحظ التقدم المحرز في المفاوضات المتعلقة بوضع مشروع اتفاقية بشأن الحظر الشامل والفعال لجميع الأسلحة الكيميائية ، وتحث المؤتمر على تكثيف أعماله بغية استكمال المفاوضات المتعلقة بمشروع الاتفاقية هذا في أقرب وقت ممكن .

في الفقرة ٤ ، بعد ملاحظة الجمعية العامة لإعادة إنشاء اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية تدعو المؤتمر الى تعزيز أعماله والنهوض بولايته عن طريق إجراء مفاوضات موضوعية ، واعتماد تدابير ملموسة بشأن قضايا محددة ذات أولوية لنزع السلاح أُدرجت على جدول أعماله ، وتحثه على منح اللجان المخصصة الولاية للتفاوض حول جميع البنود المدرجة على جدول أعماله .

وفي الفقرات المتبقية من المنطوق ، تطلب الجمعية العامة الى المؤتمر تقديم تقرير عن أعماله في دورتها السادسة والاربعين ، كما تقرر إدراج البند المعنون "تقرير مؤتمر نزع السلاح" على جدول الاعمال المؤقت لدورتها السادسة والاربعين .

وقبل أن أختتم كلمتي ، أودُّ أن أعرب عن تقديري لكل الوفود التي تعاونت تعاونا بنّاء باعتبارها مشاركة في تقديم مشروع القرار A/C.1/45/L.26 وكذلك للوفود الاخرى التي عبرت عن آرائها . وفي نفس الوقت ، أودُّ أن أؤكد أن وفدي يواصل مع غيره من الوفود المقدمة للمشروع التشاور مع كل الوفود المعنية أملا في أن يلقى مشروع القرار أكبر تأييد ممكن كيما يعتمد دون تصويت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان الذي سيتولى عرض مشروع القرار A/C.1/45/L.18 .

السيد كمال (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أتولى عرض مشروع القرار المقدم من باكستان وبنغلاديش بشأن إنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في جنوب آسيا (A/C.1/45/L.18) .

تشجعنا التطورات الايجابية الحاصلة مؤخرا في المناخ السياسي الدولي والمبادرات المختلفة التي اتخذت في مجال نزع السلاح . بيد أن النزاعات والتوترات الاقليمية ما زالت قائمة في مناطق كثيرة من العالم ، الامر الذي يعرض السلم والامن للخطر . ومن ثم فمهما أكدنا على جدوى اقتراحنا وأهميته لإنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في جنوب آسيا ، لن نفي الامر حقه من التأكيد . ومشروع القرار هذا ، الذي كان الحافز عليه إلتزام باكستان وبنغلاديش الدائم بعملية إزالة الاسلحة النووية

من جميع أرجاء العالم ، يعكس أيضا التقييم الواقعي بأنه من المفيد الحفاظ على أكبر عدد ممكن من المناطق بالعالم خالية من الاسلحة النووية ريثما يبرز الى الوجود عالم خالٍ من الاسلحة النووية . وتقر الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الاولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح بإنشاء هذه المناطق باعتبارها خطوة انتقالية هامة على طريق نزع السلاح العام والشامل الذي يظل الهدف والمقصد الاخير لجميع الدول .

وتؤيد بلدان حركة عدم الانحياز أيضا إنشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية والإعلان الصادر عن مؤتمر القمة التاسع لرؤساء دول وحكومات حركة بلدان عدم الانحياز المعقود في بلغراد ، بيوغوسلافيا ، في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، يعرب عن تأييده لإنشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية في أرجاء مختلفة من العالم وتعزيزها . ومن شأن ذلك أن يسهم مساهمة فعالة في تعزيز الامن الدولي .

إن الدولتين المقدمتين للمشروع تدركان الاهمية الحيوية لإنشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية في التحرك تجاه تحقيق نزع سلاح عام وكامل . وإنشاء هذه المناطق لا يعد هدفا في حد ذاته ، وليس القصد منه أن يكون بديلا للنهج العام والشامل إزاء نزع السلاح النووي بل تكملة له . ويعد أيضا من تدابير بناء الثقة الهامة . وعلاوة على ذلك ، إن هدفنا المشترك الخاص بنزع السلاح النووي في جميع أرجاء العالم سيكتسب زخما نتيجة لإقامة هذه المناطق .

ونحن نعتقد أن منطقة جنوب آسيا تتوافر بها الشروط اللازمة التي تتيح لبلدان المنطقة التحرك صوب تحقيق هدف إنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في جنوب آسيا . وتتشاطر جميع الدول في المنطقة الالتزام بالحفاظ على المنطقة خالية من الاسلحة النووية . وأصدرت هذه الدول إعلانات من جانب واحد على أعلى المستويات تعهد فيها بعدم حيازة الاسلحة النووية أو استحداثها أو صنعها وأيدت فيها أيضا كل الجهود الدولية الرامية الى نزع السلاح وإزالة أسلحة التدمير الشامل المريعة هذه بصورة تامة .

وترد آراء باكستان بشأن هذا الموضوع في تقرير الأمين العام (A/45/462) المؤرخ في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ والوارد في الوثيقة المعنونة "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا" .

وباكستان من جانبها ، أعلنت مرارا وتكرارا أنها لا تعتزم حيازة الأسلحة النووية أو صنعها ، وأنها لن تستخدم الطاقة النووية إلاّ في الأغراض السلمية . وإن الاقتراح بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا خير دليل على رغبة باكستان الصادقة في الحفاظ على المنطقة خالية من الأسلحة النووية بصورة دائمة . وقد تقدمنا على مدى السنين السابقة بعدد من الاقتراحات الأخرى بكفالة نزع السلاح النووي في جنوب آسيا بصورة دائمة . ولدينا اقتناع راسخ بأن النهج الاقليمي أكثر الوسائل فاعلية في منع انتشار الأسلحة النووية في المنطقة ، على أن تقبل جميع الدول بالتزامات متساوية وغير تمييزية . وفي هذا السياق ، اقترحت باكستان عقد اتفاق ثنائي أو اقليمي يحظر إجراء التجارب النووية في جنوب آسيا ، والدعوة الى عقد مؤتمر عن عدم الانتشار في جنوب آسيا يقوم على أساس مبادئ منصفة وغير تمييزية .

أعد مشروع القرار A/C.1/45/L.18 الخاص بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا على غرار القرار ١٠٩/٤٤ الذي اتخذته الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بأغلبية ساحقة في العام الماضي ، وفي الديباجة ، يكرِّر المشروع اقتناعه بأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أجزاء مختلفة من العالم يمكنه أن يسهم بصورة فعالة في تحقيق هدف عدم الانتشار وأن يساعد على تعزيز أمن الدول بالمنطقة في مواجهة استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية . وفي ديباجة المشروع تشير الجمعية العامة الى الإعلانات التي أصدرتها حكومات دول جنوب آسيا من جانب واحد مؤكدة فيها من جديد على التزامها بعدم حيازة الأسلحة النووية أو صنعها ، وتكريس برامجها النووية لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي لشعوبها بصورة بحتة .

ويؤيد مشروع القرار في منطوقه مفهوم إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا ، ويحث دول جنوب آسيا على مواصلة بذل كل الجهود الممكنة من أجل اقامة

منطقة خالية من الاسلحة النووية في جنوب آسيا ، والامتناع ، إلى أن يتم ذلك ، عن القيام بأي عمل يتعارض مع هذا الهدف . ويطلب المشروع الى الامين العام التحقق من آراء دول المنطقة بشأن هذا الموضوع ، وتشجيع المشاورات بينها لاستكشاف أفضل السبل الممكنة لتعزيز الجهود الرامية الى إنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في جنوب آسيا .

ونأمل أن ترى دول المنطقة في اعتماد المشروع ما يشجعها على التحرك صوب إنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في جنوب آسيا . ومن ثم نأمل في أن يؤيد المجتمع الدولي مرة أخرى مشروع القرار تأييدا واسع النطاق .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثلة السويد التي ستعرض مشروع القرار A/C.1/45/L.49 .

السيدة شيورين (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد بدأت حدة التوترات الدولية تخف باطراد مما يتلاشى معه التهديد بنشوب حرب عالمية مدمرة . بيد أن تلك الحالة الباعثة على الاطمئنان يواكبها ادراك متعاظم لما تقتضيه الضرورة الملحة من معالجة غير ذلك من المشاكل العالمية التي تستنفد أيضا طاقاتنا . وهي مشاكل الجوع والفقر والجهل والتردي البيئي التي تمثل حاجزا أساسيا أمام كفالة مستقبل كريم للبشرية وعلى ضوء هذه الخلفية ، نجد أن إمكانيات استخدام الموارد البشرية المخصصة حاليا لانشطة عسكرية في حماية البيئة في البلدان النامية والصناعية على حد سواء ، جديرة بمزيد من البحث والدراسة وبخاصة في ظل المناخ الدولي الراهن .

طلبت الكلمة اليوم لاعرض مشروع القرار A/C.1/45/L.49 باسم وفود اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اندونيسيا ، البرازيل ، بلغاريا ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، سورينام ، فنزويلا ، المكسيك ، النمسا ، الهند ، يوغوسلافيا والسويد .

والهدف من مشروع القرار هذا هو تخطيط الاستخدامات المحتملة للموارد مثل الدراية الفنية ، والتكنولوجيا ، والهياكل الاساسية والانتاج ، المخصصة حاليا لانشطة عسكرية ، في تشجيع الجهود المبذولة لحماية البيئة .

وتبعا لمشروع القرار هذا ، سيطلب الى الامين العام أن يستفيد من الموارد الموجودة في الاضطلاع بدراسة لتلك الاستخدامات وتقديم التقرير النهائي الى الجمعية العامة في دورتها السادسة والاربعين . ومن نماذج تلك الاصول العسكرية التي قد تكون تكنولوجيا رفيعة المستوى أو منخفضة المستوى ، أو دراية فنية : تقنيات التوابع الاصطناعية المستخدمة على سبيل المثال في ميدان الاستشعار عن بعد ، والتي يمكن استخدامها في المراقبة والتخطيط في مجال الزراعة ، والطاقة البحثية في المختبرات

ومرافق الحاسبات الآلية ، التي يمكن الاستفادة بها في كشف نواحي تدهور البيئة وعلاجها ، والمعدات العسكرية والدراية الفنية والشخصية التي يمكن استغلالها في معالجة المواد السامة أو المشعة أو غير ذلك من المواد الضارة والتخلص من تلك المواد بما في ذلك تدمير الأسلحة ، والقدرة التنظيمية اللازمة لتدريب الأيدي العاملة وتوعيتها وتعبئتها ، والدراية الفنية الشخصية والمعدات العسكرية الممكن استخدامها في عمليات الإغاثة في حالات الكوارث على الصعيدين الوطني أو الدولي ، والموجود من شبكات القطاع العسكري والجامعات وغير ذلك من المؤسسات التي يمكنها نشر المعلومات والبيانات ، والقدرة الصناعية والتكنولوجية في ميادين الطاقة والمواصلات ، والتحكم في الانبعاثات والهندسة الميدانية .

وبالنظر الى تسارع الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المزمع عقده عام ١٩٩٢ ، يجيز مشروع القرار للأمين العام أن يقوم ، حسب الاقتضاء ، بإتاحة نتائج الدراسة ذات الصلة الى اللجنة التحضيرية للمؤتمر المذكور دونما انتظار لمصادقة الجمعية العامة رسميا على الدراسة .

أتكلم الآن باسم وفدي فحسب ، وأودُّ أن أغتنم هذه الفرصة لأتطرق بشيء من التفصيل الى التفكير الكامن وراء مشروع القرار .

من البديهي أن القطاع العسكري مجهز تجهيزا جيدا لحل بعض أنواع المشاكل البيئية ، ومن بينها الكوارث الطبيعية وغير ذلك من الكوارث الجسيمة ، أو لمعالجة المواد بالغة السمية ، أو المشعة أو غير ذلك من المواد الضارة والتخلص من تلك المواد ، والأمثلة على الأحكام الوطنية المتعلقة بتلك المهام ، أمثلة عديدة .

وفيما يتعلق بالبحث والتطوير ، أودُّ أن أشير في هذا المقام ، الى أن السويد لديها بالفعل مركز للبحوث البيئية ، تتعاون في إطاره مؤسسة بحوث الدفاع القومي ، والجامعة السويدية للعلوم الزراعية ، والمعهد القومي للصحة المهنية وجامعة أوميا .

فالمشاكل البيئية ، لها بحكم طبيعتها ، أوجه متعددة ، ومن ثم قد تقتضي دراسة المشاكل البيئية الراهنة ، التعاون بين أنواع شتى من الاختصاصات العلمية . وعلى ضوء ما تقدم ، هناك قضايا يتسم فيها البحث والتطوير العسكريان بميزة مقارنة بارزة شكلت الأساس المنطقي للجهد التعاوني في مجال البحوث البيئية في السويد .

وفضلا عن مركز البحوث البيئية ، تتوافر لدى السويد خبرات في الكيفية التي يمكن بها استخدام أصول البحث والتطوير العسكريين ، أو التقنيات المستحدثة في المجال العسكري ، في الأغراض البيئية ، ومن بين تلك الخبرات دراسات يمكن الاسترشاد بها في تحسين حماية البيئة .

ومن بين الجهود التي غدت محل تعاون دولي ، الجهد المبذول في تتبع عمليات تصريف المواد السامة ، وهو طاقة ترتهن بالقدرة على الكشف عن المواد السامة وتحديدها ، وبتقنيات اقتفاء أثرها من المنبع .

وأجهزة الاستشعار المستحدثة للأغراض العسكرية يمكن أن تستخدم في مجال البحوث البيئية . وتحضرني في هذا المقام ، أشكال خاصة من الرادار قادرة على النفاذ الى النباتات كثيفة الورق بل وحتى الى درجة معينة من العمق ، وأجهزة الاستشعار التي تعمل بالأشعة تحت الحمراء والتي يمكن أن تكشف عن التغيرات الطفيفة للغاية في الألوان ، ومن ثم تعطي مؤشرات مبكرة على تغير ظروف نمو المحاصيل وغير ذلك من أنواع الحياة النباتية .

وأسوة بالتحقق من الامتثال للاتفاقات الدولية في ميدان نزع السلاح ، من المتوقع أن تتعاظم الحاجة الى نظام لجمع ونقل كميات كبيرة من البيانات على نحو يعوَّل عليه في التحقق من الالتزام بالاتفاقات الدولية في مجال البيئة . ويمكن أن يكون للخبرة المكتسبة في الإطار العسكري ، دور في هذا الصدد .

كما أن الموارد العسكرية المخصصة لأبحاث علم السموم ، تستخدم في دراسة كل من الأحياء الكائنة في الطبيعة مثل ، الطحالب الخضراء الزرقاوية ، والمواد الجديدة الناتجة عن الأنشطة الانسانية . وهناك أيضا دراسة تتصل في جانب منها بهذا المجال

البحثي ، يجريها فريق معني بأبحاث الاحتراق يتناول فيها انبعاثات حرق النفايات ، وخصوصا أكاسيد النتريك المختلفة .

لقد تم الاعتراف عالميا بأن نزع السلاح وحماية البيئة يشكلان اثنين من التحديات الكبرى التي يواجهها المجتمع الدولي في التسعينات . وكل من هاتين القضيتين الرئيسيتين تمثل ، في حد ذاتها ، أولوية عليا على الصعيد الدولي . الأمر الذي يعزى فيما يتعلق بنزع السلاح الى التحسن الجذري في المناخ الدولي ؛ أما عن البيئة ، فقد أبرزت أهميتها كأولوية قصوى الاستعدادات لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المقرر عقده عام ١٩٩٢ . وكان ذلك عاملا حاسما في اختيار توقيت طرح مشروع القرار هذا .

وتلافيا لأي سوء فهم محتمل أودّ ، قبل أن أختتم كلمتي ، ايضاح أن الغرض المباشر من مشروع القرار ليس التحويل في حد ذاته وقد أضفى عليه الطابع المؤسسي ، وليس القصد من صيغته هو استباق الحكم على ما يمكن أن يتخذ مرة أخرى من ترتيبات مؤسسية ؛ إنما قصد بها أن تكون صيغة محايدة فيما يتعلق بالآثار الهيكلية .

فما يطمح إليه مقدمو مشروع القرار هو تخطيط الاستخدامات المحتملة لموارد مثل الدراية الفنية ، والتكنولوجيا والهياكل الاساسية والانتاج ، المخصصة حاليا لأنشطة عسكرية ، بما يعود بالنفع على البيئة . وهو طموح ، يعد على ضوء التغيرات الجذرية التي طرأت على المناخ الدولي خلال السنة أو السنتين الماضيتين ، طموحا متواضعا للغاية .

وأملي أن يحظى مشروع القرار A/C.1/45/L.49 بتأييد واسع النطاق ، وأوصي اللجنة باعتماده .

السيدة كارفالهو (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أشكر السفيرة شيورين ممثلة السويد على عرضها الممتاز لمشروع القرار A/C.1/45/L.49 ،

المعنون "التخطيط لاحتمال استخدام الموارد المخصصة للأنشطة العسكرية في الجهود المدنية لحماية البيئة" . والذي تندرج المكسيك بين مقدميه .

ما برحت مسألة إعادة توجيه الموارد المخصصة لإنتاج الأسلحة تنظر في الأمم المتحدة منذ عدة عقود ، وقد اجتذبت اهتماما متزايدا من جانب أعضائها بالنظر الى تحسن الحالة السياسية الدولية .

وفي عام ١٩٦٢ اتخذت الجمعية العامة القرار ١٨٣٧ (د - ١٧) المعنون "إعلان بشأن تحويل الموارد الموفرة نتيجة لنزع السلاح الى الحاجات السلمية" الذي ينص على ما يأتي :

"اقتناعا منها بأن نزع السلاح وتحويل الموارد الهائلة الى الاستخدام في الأغراض السلمية سيفتحان باب الفرص الفسيحة على مصراعيه لإنماء التعاون السلمي والتجارة بين البلدان على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة ، وإن توسيع التبادل الاقتصادي الدولي والمساعدة المتبادلة سيعودان بالفائدة على جميع البلدان صغيرها وكبيرها ، وذات النمو القليل التقدم وذات النمو الكبير التقدم على السواء ..."

يجب أن ينظر الى زيادة القدرة الصناعية في ميدان الاسلحة على أنها تهديد للسلم الدولي لأنها تؤدي الى زيادة في صادرات الاسلحة وبصفة خاصة الى مناطق الصراع وبالتالي تحويل الموارد عن التنمية* .

ونعتقد أن الانشطة التي يُضطلع بها داخل منظومة الامم المتحدة ينبغي أن تولي اهتماما أكبر بالصلة بين نزع السلاح والتنمية . وينبغي أن يكون هذا انهج عالميا وأن يستهدف تحقيق قدر أكبر من الامن للعالم ، بيد أنه ظهر في السنوات الاخيرة قلق متزايد بشأن أحوال عالمنا وبشأن الحاجة الى تحقيق التنمية دون إفساد للبيئة .

إن أي استراتيجية سليمة للمستقبل يجب أن تتضمن أسسا صلبة تمكننا من بلوغ القرن الحادي والعشرين في ظل ظروف محسنة . وبهذا سيتعين علينا أن نركز على ثلاث مشاكل أساسية مترابطة هي نزع السلاح والتنمية والبيئة .

ومن الناحية السياسية من الممكن تحقيق العنصر الاول من هذه العناصر . إن احتمالات إجراء تخفيضات ملموسة في الاسلحة وفي القوات المسلحة تجعلنا نأمل أن توجه

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مارتينوف (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) .

(السيدة كارفالهو ، المكسيك)

الموارد الموفّرة نتيجة لذلك الى التنمية التي ستوفر حياة أفضل للجميع دون إضافة مخاطر للبيئة التي يعزى تدهورها الى البلدان الصناعية الى حد كبير .

إن تسهيل تبادل الآراء والخبرات بشأن تحويل الموارد ، والبدء في أسرع وقت ممكن في إجراء دراسة حول احتمالات استخدام الموارد المخصصة حاليا للانشطة العسكرية لتعزيز حماية البيئة يشكلان مبادرة ستسهم دون شك في الجهود التي تبذل حاليا لمواجهة المشكلات الرئيسية في العالم .

ولهذا شاركت المكسيك في تقديم مشروع القرار A/C.1/45/L.49 .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعطي الكلمة الآن لامين اللجنة .

السيد خيراضي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أودّ أن أبلغ أعضاء اللجنة بأن البلدان التالية أصبحت من المشاركين في مشاريع القرارات الآتية : A/C.1/45/L.12 ، غانا ؛ L.13 ، هنغاريا ؛ L.15 ، السنغال وغانا ؛ L.21/Rev.1 ، الارجنتين والبرازيل ؛ L.22 ، شيلي ؛ L.23 ، شيلي ؛ L.30 ، غانا ؛ L.31 ، موريشيوس ؛ L.38 ، تشيكوسلوفاكيا ؛ L.44 ، النرويج ؛ L.46 ، كوستاريكا ؛ L.51 ، السنغال ؛ L.53 ، هنغاريا .

رفعت الجلسة الساعة ١٦/١٥